

التكامل الاقتصادي الخليجي

يزال التكامل دون المستوى المنشود. فالتجارة البينية كنسبة من الناتج المحلي لا تزال محدودة مقارنة بالتكتلات العالمية، ما يعكس استمرار الحواجز غير الجمركية وتباين السياسات الاقتصادية.

في المقابل، شهدت السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في حرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات، حيث تجاوز عدد الشركات الخليجية المشتركة 748 شركة برأس مال يفوق 549 مليار دولار، وهو مؤشر إيجابي على تعمق الترابط المالي. إن استيعاب دروس الحرب يفرض الانتقال إلى مرحلة جديدة من التكامل تقوم على مبادرات عملية، أبرزها:

- استكمال الاتحاد الجمركي الفعلي عبر إزالة القيود غير الجمركية وتوحيد الأنظمة والإجراءات.
- تفعيل السوق الخليجية المشتركة بالكامل بما يضمن حرية انتقال العمالة ورؤوس الأموال والخدمات دون قيود.
- إحياء مشروع الوحدة النقدية الخليجية لتعزيز الاستقرار المالي وتقليل تكاليف التبادل التجاري.
- تسريع تنفيذ مشروع السكك الحديدية الخليجية وربطه بالموانئ والمناطق الصناعية لتشكيل شبكة لوجستية متكاملة.
- إنشاء هيئة خليجية لسلاسل الإمداد والأمن الغذائي تتولى إدارة المخزون الاستراتيجي والتنسيق في أوقات الأزمات.
- تطوير تحالفات صناعية خليجية في قطاعات ذات قيمة مضافة (الصناعات التحويلية، التكنولوجيا، الأمن الغذائي).
- توحيد السياسات في قطاع الطيران والنقل لخلق «سوق نقل خليجية موحدة» تعزز الكفاءة وتخفف التكاليف.
- بناء منصة رقمية خليجية موحدة للتجارة تدعم التجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية العابرة للحدود. لقد أثبتت الحرب أن التحديات التي تواجه دول الخليج العربي أكبر من أن تدار بشكل منفرد، وأن التكامل الاقتصادي لم يعد خياراً سياسياً مؤقتاً، بل شرطاً أساسياً للأمن الاقتصادي. إن تحويل مجلس التعاون إلى كتلة اقتصادية متماسكة سيمتدح دوله القدرة ليس فقط على مواجهة الأزمات، بل على إعادة صياغة دورها في الاقتصاد العالمي كقوة موحدة ذات تأثير حقيقي.

كشفت الحرب الراهنة في المنطقة، بما حملته من اضطرابات في سلاسل الإمداد وتهديدات للممرات الحيوية وعلى رأسها مضيق هرمز، عن حقيقة استراتيجية لم تعد قابلة للتجاهل: أن أمن دول مجلس التعاون لم يعد شأنًا سيادياً منفرداً، بل منظومة مترابطة اقتصادياً ولوجستياً وأمنياً. وفي هذا السياق، يبرز التكامل الاقتصادي الخليجي ليس كخيار تنموي فقط، بل كضرورة وجودية لضمان الاستقرار والاستدامة.

لقد أظهرت التطورات الأخيرة عدم إمكانية الاعتماد الفردي لكل دولة على منظوماتها الخاصة في مجالات تصدير النفط، وتأمين السوريات، وإدارة سلاسل التوريد. فعلى الرغم من أن دول الخليج العربي تمثل واحدة من أكبر مناطق إنتاج الطاقة في العالم، إلا أن تعطيل خطوط الملاحة أو ارتفاع تكاليف الشحن ينعكس مباشرة على اقتصاداتها. ومن هنا، فإن الانتقال من «اقتصادات متجاورة» إلى «اقتصاد خليجي موحد» يمثل خطوة حاسمة لتعزيز القدرة على الصمود. تشير البيانات الحديثة إلى أن حجم التجارة البينية الخليجية بلغ نحو 146 مليار دولار في عام 2025، وهو رقم يعكس تقدماً ملموساً، لكنه لا يزال دون المصوح مقارنة بتكتلات اقتصادية أخرى مثل الاتحاد الأوروبي. كما أن الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس مجتمعة يتجاوز 2.3 تريليون دولار، ما يمنحها نقلاً اقتصادياً قادراً على تشكيل قوة تفاوضية عالمية إذا ما تم توحيد السياسات الاقتصادية.

لقد أبرزت الحرب ثلاثة مجالات رئيسية للتكامل: قطاع الطاقة: تنسيق سياسات تصدير النفط والغاز، وتطوير شبكات ربط إقليمية للأنايب والتخزين، بما يقلل المخاطر المرتبطة بالمرعات البحرية. سلاسل التوريد: إنشاء منظومة خليجية موحدة للمخزون الاستراتيجي الغذائي والدوائي، وربط الموانئ والمناطق اللوجستية. النقل واللوجستيات: تسريع مشاريع الربط البري والسككي، خاصة مشروع السكك الحديدية الخليجية بطول يتجاوز 2,100 كيلومتر، والذي يتوقع أن ينقل نحو 95 مليون طن من البضائع بحلول 2045. ورغم الإنجازات التي تحققت، مثل الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، لا

بيت التمويل الكويتي - البحرين يعلن ترقية موظفين بحرينيين إلى مناصب قيادية



○ طه العوضي.



○ دانة بوخماس.



○ محمد حاجي.

وطني قادر على مواكبة التحولات المتسارعة في القطاع المالي. إن الاستثمار في الطاقات الوطنية بشكل ركيزة أساسية في استراتيجيتنا المؤسسية، ويعزز جاهزيتنا لتحقيق نمو مستدام قائم على الكفاءة والابتكار». وأضاف: «نحرص على توفير بيئة عمل داعمة تُمكن الموظفين من تطوير قدراتهم وتعزيز خبراتهم عبر مبادرات تدريبية وتطويرية متقدمة، بما يهيئهم للارتقاء في مساراتهم المهنية وتحمل مسؤوليات أكبر. ونفخر بما تقدمه الكوادر البحرينية من أداء يعكس مستوى الاحترافية الذي تتمتع به في مختلف التخصصات المصرفية، ممنهين التوفيق للزميلين محمد حاجي وطه العوضي في مهامهما الجديدة».

وبهذه المناسبة، صرحت السيدة دانة بوخماس، رئيسة المجموعة للموارد البشرية والتطوير في بيت التمويل الكويتي - البحرين، قائلة: «نعكس هذه الترقيات تفتنا بالكفاءات البحرينية وقدرتها على تولي المسؤوليات القيادية بكل كفاءة واقتدار. كما تجسد التزامنا ببناء صف قيادي

التطوير المؤسسي، حيث يواصل بيت التمويل الكويتي - البحرين تنفيذ برامج تطوير مهني متخصصة، ومسارات واضحة للارتقاء الوظيفي، تركز على الكفاءة والجاهزية القيادية، انطلاقاً من إيمانه بأن تمكين البحرينيين يمثل ركيزة أساسية لاستدامة النمو والنجاح وتعزيز القدرة التنافسية.

مسؤولية إدارة وتطوير منتجات التمويل، بما في ذلك التمويل العقاري، والعمل على ابتكار حلول تمويلية متكاملة تلبي احتياجات العملاء وتواكب المتغيرات في السوق المصرفي. وأتى هذه الخطوة في سياق استراتيجية البنك الرامية إلى إعداد قيادات بحرينية مؤهلة تقود مسيرة

أعلن بيت التمويل الكويتي - البحرين ترقية اثنين من كوادره البحرينيين إلى مناصب قيادية في قسم الخدمات المصرفية للأفراد، في خطوة تعكس التزامه الراسخ بتمكين الكفاءات الوطنية، وإتاحة الفرص لهم لتولي أدوار استراتيجية تسهم في دعم النمو وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

وشملت الترقيات تعيين السيد محمد حاجي في منصب رئيس قسم التقييم الائتماني للأفراد، حيث سيواصل من خلال منصبه الجديد الإشراف على إدارة الائتتاب الائتماني للأفراد، بما يعزز جودة قرارات المنح الائتماني ويرسخ تطبيق أفضل ممارسات إدارة المخاطر والحوكمة. كما تم تعيين السيد طه العوضي في منصب رئيس قسم منتجات التمويل، ليتولى

التكامل الدولية تطلق هويتها الجديدة.. خطوة تعكس قوة إرثها وتوجهها المستقبلي

يؤثر على عملياتها أو خدماتها أو التزاماتها تجاه عملائها وشركائها، حيث ستواصل الاستفادة من قوة وخبرات مجموعة الخليج للتأمين (GIG) على المستوى الإقليمي، مع تعزيز مكانتها كشركة رائدة وموثوقة في قطاع التأمين التكافلي في مملكة البحرين. وبمثل هذا الإعلان محطة مهمة في مسيرة الشركة، تؤسس لمرحلة جديدة تنطلق من قاعدة راسخة، وتتطلع من خلالها إلى مواصلة تحقيق قيمة مستدامة لحملة الوثائق والمساهمين وأصحاب المصلحة كافة.

عصام الأنصاري، الرئيس التنفيذي لشركة التكافل الدولية، قائلاً: «لطالما كانت الحماية بالنسبة إلينا أكثر من مجرد وعد، بل مسؤولية التزمنا بها على مدى أكثر من ثلاثة عقود. وتنعكس هويتنا الجديدة التي يقوم عليها نموذج التكافل، كما تعكس هذه الخطوة استمرار تركيز الشركة على تعزيز الثقة والتكافل المجتمعي، بما يتماشى مع رؤيتها المستقبلية الهادفة إلى تطوير تجربة العملاء، وتوسيع نطاق خدماتها، وتعزيز حضورها في السوق. وفي هذا السياق، صرح

الذي تركز عليه في تقديم حلول حماية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء. وتستند الهوية الجديدة إلى المبدأ الأساسي للشركة بأن الحماية مسؤولية مشتركة، تنبع من مبادئ تقاسم المخاطر التي يقوم عليها نموذج التكافل. كما تعكس هذه الخطوة استمرار تركيز الشركة على تعزيز الثقة والتكافل المجتمعي، بما يتماشى مع رؤيتها المستقبلية الهادفة إلى تطوير تجربة العملاء، وتوسيع نطاق خدماتها، وتعزيز حضورها في السوق. وفي هذا السياق، صرح



○ عصام الأنصاري.

أعلنت شركة التكافل الدولية، المزود الرائد لحلول التأمين الإسلامي في مملكة البحرين وعضو مجموعة الخليج للتأمين (GIG)، إطلاق هويتها البصرية الجديدة، واعتماد أسسها القانونية «التكافل الدولية» كعلامة رئيسية، في خطوة استراتيجية تعكس تطور مسيرتها وتعزيز حضورها في السوق. ويعكس هذا التحديث الاستراتيجي للهوية التزام الشركة بتعزيز مكانتها كعلامة مستقلة، مع الحفاظ على إرثها الممتد لأكثر من ثلاثة عقود. كما تجسد الهوية الجديدة القيم

طيران الخليج تضيف وجهات جديدة إلى جنوب آسيا لشبكتها المؤقتة من الدمام



أعلنت طيران الخليج، الناقل الوطنية لمملكة البحرين، توسيع نطاق عملياتها المؤقتة من مطار الملك فهد الدولي لتشمل أربع وجهات جديدة إلى جنوب آسيا وهي: لاهور، وإسلام آباد، وكوتشي، ودكا. وبذلك تضاف الوجهات الجديدة إلى شبكة طيران الخليج المؤقتة الحالية من الدمام، والتي تشمل لندن هيثرو، ومومباي، ونيروبي، والقاهرة، وتشيناي، وبانكوك، والدار البيضاء، ومانيلا، وباريس، وفرانكفورت، وإسطنبول، وأثينا، ونيروبانثابورام في ظل الإغلاق المؤقت للمجال الجوي في مملكة البحرين وعدد من دول المنطقة. كما ستوفر طيران الخليج خدمة النقل بين مملكة البحرين ومطار الملك فهد الدولي في الدمام للمسافرين الذين لديهم حجوزات مؤكدة على هذه الرحلات.

وتقدم طيران الخليج المساعدة في إصدار تأشيرات العبور عبر المملكة العربية السعودية حصرياً للمسافرين من وإلى مملكة البحرين الذين يستخدمون خدمات النقل البري التي تنظمها الناقل، ويتوجب على المسافرين الذين تكون المملكة العربية السعودية وجهتهم النهائية حياة تأشيرة دخول سارية يتم ترتيبها بشكل مستقل. ويمكن للمسافرين حجز هذه الرحلات على الموقع الإلكتروني Gulfair.com، أو تطبيق الجوال، أو من خلال وكلاء السفر المعتمدين.

stc pay تحصد جائزة الاستحقاق الدولية 2026 لإحداثها نقلة نوعية في الشمول المالي

فرص واعدة، تماشياً مع الرؤية الوطنية لمملكة البحرين». وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق stc pay الجرين شهد، منذ إنطلاقته، أكثر من 700 ألف عملية تحميل، مع تنفيذ أكثر من 30 مليون معاملة تجاوزت قيمتها 900 مليون دينار بحريني. وتحرص الشركة، من خلال شراكاتها الاستراتيجية مع مختلف الجهات، مثل طيران الخليج عبر برنامج الولاء «Miles+» المبتكر، وماستركارد من خلال بطاقات مسبقة الدفع، إلى إثراء تجربة عملائها بعروض قيمة وحصريّة، معززاً بذلك من مكانتها في طليعة التمكين الرقمي ودعم رؤية المملكة نحو مجتمع رقمي لا نقدي.

وبهذه المناسبة، صرّح ميثن زافراك، الرئيس التنفيذي لشركة stc pay البحرين، قائلاً: «إنه لدواعي مسرورنا أن نفوز بجائزة الاستحقاق الدولية لعام 2026 عن فئة «الاتصالات - تمكين غير المتصلين رقمياً»، إذ يأتي هذا التقدير تجسيدا للالتزامنا بتسخير التكنولوجيا في سبيل خدمة المجتمع، انطلاقاً من رؤيتنا الرامية إلى صياغة مستقبل رقمي أكثر شمولاً وتمكين الجميع المقيمين في البحرين، بغض النظر عن مستوى دخلهم أو تاريخهم المصرفي. كما إننا من خلال تعزيز الشمولية المالية، لا نسعى لتمكين غير المتصلين رقمياً فحسب، بل نسهم أيضاً في ترسيخ الاستقرار الاقتصادي وخلق

إتمام إجراءات التسجيل بالكامل رقمياً بكل يسر وسهولة، تماشياً مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030 الهادفة إلى الدفع بعجلة التحول الرقمي بالمملكة. وقد قامت stc pay البحرين بدور فاعل في تلبية الاحتياجات الأساسية للعملاء الوافدة، من خلال توفير وسيلة آمنة وفعالة للإيداع والسحب النقدي، فضلاً عن التحولات الوالية إلى أكثر من 60 بلداً بأفضل الأسعار. كذلك أسهم تعاونها الاستراتيجي مع هيئة تنظيم سوق العمل ضمن نظام حماية الأجور في تعزيز كفاءة ألبة صرف الأجور، بما يضمن صرفها في مواعيدها بشفافية، ويسهم في ترسيخ بيئة عمل أكثر استقراراً وكفاءة.

حصلت stc pay، إحدى المحافظ الرقمية الرائدة بالمملكة، جائزة الاستحقاق الدولية لعام 2026 وذلك عن فئة «الاتصالات - تمكين غير المتصلين رقمياً»، إذ تأتي هذه الجائزة المرموقة تقديراً لدورها المحوري في تعزيز الشمول المالي وتمكين الفئات التي لم يسبق لها التعامل مع قطاع الخدمات المصرفية. وتحققي الجائزة بإسهامات stc pay البحرين البارزة في إرساء منظومة رقمية متكاملة نتيج الوصول إلى الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، بين فيهم العمالة الوافدة والمقيوم من ذوي الدخل المحدود ممن لم يسبق لهم التعامل مع قطاع الخدمات المصرفية الرقمي، حيث يوسعهم

الشركة البحرينية الكويتية للتأمين ترسخ هويتها

بإطلاق شعار محدد يعكس جوهرها المؤسسي

قناعة بأن التقدم الحقيقي يكمن في التمسك بما هو جوهري، مع مواصلة التطور بثقة نحو المستقبل. وفي هذا السياق، قال الدكتور عبدالله سلطان، الرئيس التنفيذي للشركة البحرينية الكويتية للتأمين: «هذا التحديث ليس مجرد تطوير بصري، بل هو تأكيد راسخ لهويتنا وقيمنا الأصيلة. نحن نطلق نحو المستقبل برؤية واضحة، مستندين إلى إرث من الثقة والاعتمادية، و متمسكين بدورنا كشريك يعتمد عليه



○ د. عبدالله سلطان.

أعلنت الشركة البحرينية الكويتية للتأمين إطلاق نسخة محدثة من شعارها، في خطوة تمثل تطوراً نوعياً لهويتها البصرية. ويأتي هذا التحديث انطلاقاً من التزام الشركة تجاه عملائها الكرام، حيث يجسد تطويراً مدروساً يحافظ على جوهر العلامة التجارية، مع مواكبة توجهاتها المستقبلية. وستواصل الشركة العمل تحت اسمها القانوني المعتمد (الشركة البحرينية الكويتية للتأمين).

ويجسد الشعار الجديد عودة واعية إلى أساسيات العلامة، مؤكداً القيم التي ارتكزت عليها الشركة منذ تأسيسها، والمتتملة في القوة والثقة والاعتمادية. كما يعزز التصميم المبسط وضوح الهوية وسهولة تمييزها عبر مختلف قنوات التواصل. كما ينطلق هذا التطوير من

stc البحرين تمنح كوادرات الصفوف

الأمامية بيانات إضافية تقديراً لجهودهم

تقديراً لجهودهم 100GB أبطال الصفوف الأمامية

المنامة، البحرين - أبريل 2026: أعلنت stc البحرين، الممكّن الرقمي، منح 100 جيجابايت إضافية لكوادرات الصفوف الأمامية، وذلك تقديراً لجهودهم الاستثنائية وتقانيهم في أداء واجهم خلال هذه المرحلة.

وتأتي هذه المبادرة في إطار التزام stc البحرين بدعم المجتمع، وتعبيراً عن امتنانها للدور الحيوي الذي يقوم به العاملون في قوة دفاع البحرين، ووزارة الداخلية، والحرس الوطني، ووزارة الصحة، وكل الجهات المعنية، ممن يواصلون العمل بكل شجاعة وإخلاص للحفاظ على أمن وسلامة الجميع. كما تهدف إلى تمكين كوادرات الصفوف الأمامية من البقاء على اتصال دائم، وتسهيل استخدامهم للخدمات الرقمية، بما يدعم طبيعة عملهم ويعزز كفاءتهم في أداء مهامهم اليومية.

وفي هذا السياق، قال الشيخ زياد بن فيصل آل سعود، مدير عام شركة «كيّتا» البحرين: «تعد الشركات الصغيرة والمتوسطة جزءاً أساسياً من الحياة اليومية، فهي تسهم في تشكيل المجتمعات، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الروابط بين الناس. في كيّتا، نحرص على دعم شركائنا بطرق ملموسة، بما يمنحهم المرونة والثقة لمواصلة أعمالهم بكفاءة وخدمة عملائهم. ونؤمن بأهمية بناء منظومة مستدامة تدعم نمو الأعمال المحلية، والوقوف إلى جانب شركائنا في الأوقات التي نهم». ومن خلال هذه المبادرة، تواصل كيّتا تمكين رواد الأعمال المحليين، بما يعزز نمو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين ويسهم في بناء اقتصاد محلي أكثر مرونة وترابطاً.

«كيّتا» تطلق مبادرة لدعم أكثر من 2,000 من الشركات الصغيرة والمتوسطة في البحرين

استمرارية أعمالهم، مع مواصلة تقديم خدماتهم للعملاء في مختلف أنحاء المملكة. تستفيد من هذه المبادرة أكثر من 2,000 علامة تجارية من الشركات الصغيرة والمتوسطة على منصة كيّتا، مما يعكس حضورها القوي ودورها الفاعل في دعم مجتمع الأعمال المحلي في مملكة البحرين. وتستفيد من هذه المبادرة أكثر من 2,000 علامة تجارية من الشركات الصغيرة والمتوسطة على منصة كيّتا، مما يعكس حضورها القوي ودورها الفاعل في دعم مجتمع الأعمال المحلي في مملكة البحرين. وتشمل المبادرة كلا من الشركاء الحاليين والجسد الذين يتم انضمامهم خلال فترة البرنامج، بما يضمن نهجاً واضحاً ومتوازناً في دعم مجتمع الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا السياق، قال السيد

أعلنت كيّتا اليوم إطلاق مبادرة جديدة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مختلف أنحاء مملكة البحرين، في خطوة تعكس التزامها المستمر بتعزيز منظومة الأعمال المحلية، وحرصها على دعم استمرارية الأعمال في السوق المحلي. وتهدف المبادرة إلى تقديم دعم مباشر للشركات المؤهلة من شركاء كيّتا من فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهي الشركات التي تدير خمسة أفرع أو أقل من ذلك، وذلك من خلال تخفيض ملموس في نسبة العمولة مدة 30 يوماً، ابتداءً من 6 أبريل وحتى 5 مايو 2026، بما يتيح لهذه الشركات الاستفادة من دعم عملي خلال هذه الفترة. وتأتي هذه الخطوة لتوفير مرونة إضافية للشركاء، بما يمكنهم من إدارة عملياتهم بكفاءة أكبر والحفاظ على

أعلنت كيّتا اليوم إطلاق مبادرة جديدة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مختلف أنحاء مملكة البحرين، في خطوة تعكس التزامها المستمر بتعزيز منظومة الأعمال المحلية، وحرصها على دعم استمرارية الأعمال في السوق المحلي. وتهدف المبادرة إلى تقديم دعم مباشر للشركات المؤهلة من شركاء كيّتا من فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهي الشركات التي تدير خمسة أفرع أو أقل من ذلك، وذلك من خلال تخفيض ملموس في نسبة العمولة مدة 30 يوماً، ابتداءً من 6 أبريل وحتى 5 مايو 2026، بما يتيح لهذه الشركات الاستفادة من دعم عملي خلال هذه الفترة. وتأتي هذه الخطوة لتوفير مرونة إضافية للشركاء، بما يمكنهم من إدارة عملياتهم بكفاءة أكبر والحفاظ على

